



متابعات قضائية وتشميع محلات المخالفين لشروط الوقاية من كورونا

**

رفعت السلطات المختصة سيف الحجاج في وجه عدد غير قليل من التجار المخالفين لشروط الوقاية المفروضة في ظل تفشي جائحة كورونا، ولم تتردد مصالح الأمن في تشميع كثير من المحلات، ناهيك عن متابعة المعنيين قضائياً، وسحب السجل التجاري بشكل فوري في بعض الحالات، وهي كلها إجراءات اعتبرها متبعون ضرورية لإجبار التجار على الالتزام بأقصى الإجراءات المطلوبة لمنع استمرار تفشي كورونا الذي أضاف في الساعات الأخيرة إلى أعداد مصابه قرابة المائتي جزائري، ناهيك عن تسجيل 7 وفيات جديدة..

ب. حنان/ ف. هـ

وتتوالى الأصداء المتواترة من مختلف الولايات لتشير إلى المصراة التي تتعامل معها السلطات المعنية، سواء على مستوى وزارة

التجارة أو وزارة الداخلية، حيث تقوم مصالحها بمراقبة مدى تنفيذ التجار لما هو واجب وضروري ومنصوص عليه في إطار مكافحة تفشي فيروس كورونا.

وبهذا الصدد، أصدر مؤخرا والي ولاية البلدية كمال زويصر قرارا يتضمن أحكاما تنظيمية تخص أصحاب المحلات التي تم الترخيص بفتحها من طرف الوزير الأول ومن بين الأحكام التي تضمنها القرار الولائي المسحب الفوري للسجل التجاري والمتابعة القضائية للتجار والحرفيين الذين لا يلتزمون بشروط الوقاية من فيروس كورونا (كوفيد-19).

القرار الذي أصدره والي البلدية تحت رقم 810 يشمل التجار الذين تم الترخيص لهم بإعادة ممارسة بعض النشاطات التجارية على مستوى إقليم الولاية والتي تندرج في إطار تخفيف إجراءات الحجر الصحي، حيث تضمن مجموعة من الشروط الوقائية التي يتوجب على التجار الالتزام بها أثناء فتح محلاتهم ما بين المسابعة صباحا والثانية بعد الزوال ومن بين هذه الإجراءات إجبارية ارتداء القفازات والكمامات بالنسبة لأصحاب المحلات والعمال والتعقيم الإيجاري والدوري للمحلات، وغسل اليدين بانتظام بصفة دورية مع قياس درجة الحرارة للزبائن قبل الدخول للمحلات كما لا يسمح لأكثر من ثلاثة 03 زبائن بالتواجد داخل المحل في نفس الوقت كما تضمن القرار إجبارية حمل الزبائن للكمامات مع احترام مسافة الأمان بمتر 01 على الأقل داخل المحل بين كل زبون.

وفي الأخير تم إخطار كل التجار حسب القرار أنه سيتم تنظيم دوريات تفتيشية من طرف مفتشي مصالح الولاية يكلفون فيها بمهام مراقبة ما مدى التقيد بتنفيذ الإجراءات الوقائية والإحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، وكل مخالفة لهذه الإجراءات يترتب عنها المسحب الفوري للسجل التجاري والمتابعة القضائية.

وفي سياق ذي صلة، اتخذ أمن ولاية عين الدفلى الإجراءات القانونية ضد 25 تاجر، على خلفية عدم التزامهم بالتدابير المتصلة بالحجر الصحي الجزئي، بما في ذلك مواقيت الفتح والغلق وكذا نوع النشاط التجاري المسموح بمزاويلته.

أصحاب المحلات التجارية المعنيين، الذين تم معاينة المخالفات المرتكبة من طرفهم، من قبل مصالح الشرطة المختصة الموزعة عبر تراب الولاية، اعتبروا من تاريخ 02 أفريل الجاري تاريخ دخول التدابير المذكورة حيز التطبيق، تم تحرير مراسلات رسمية بشأنهم، موجهة للجهة الإدارية المؤهلة قانونا، تتضمن اقتراح غلق محلاتهم.

وفي سياق تنفيذ قرارات الغلق الواردة عن السلطات الإدارية المختلفة، فقد قامت مصالح الشرطة كذلك بغلق وتشميع 40 محل تجاري خلال نفس الفترة، جراء مخالفة أصحابها قواعد وشروط الممارسات التجارية، على غرار عدم القيد في السجل التجاري، ممارسة نشاط خارج موضوع السجل التجاري وكذا مخالفة التدابير الإحترازية للوقاية من تفشي وباء كورونا.

ووجه، مرة أخرى، أمن ولاية عين الدفلى، نداءه للتجار والمواطنين، لتعزيز تدابير الوقاية من وباء كورونا والالتزام في نفس الوقت بالإجراءات المقررة من طرف السلطات العليا للبلاد للحد من انتشاره.

